المخيمات على رغم الهدف بجعلهم يعملون مع جيش الدفاع الإسرائيلي وتوفير خسائر لجيش الدفاع، فأجاب رئيس الأركان:

«حينذاك كان يجب ربما أن نعمل في شكل مغاير، عبر اغلاق المخيمات، عبر محاصرتها أو حملها على الاستسلام بعد أسبوع أو خلال أيام قليلة باستخدام كل قوتنا من الجو والمدفعية. بالنسبة لي، لو توقعت أن هذا سيحدث أو لو قدم لي مثل هذا التحذير، لما دخلوا المخيمات».

وأضاف رئيس الأركان أنه لو اشتبه أو خشي أن ما حدث قد يحدث «لما دخلوا المخيمات على الاطلاق ولما اقتربوا من أي مكان من المخيمات». إننا نسوق هذه الملاحظات هنا بهدف الاظهار بأنه برغم فائدة ادخال الكتائبيين إلى المخيمات، فإن هذه الخطوة كان يجب التخلي عنها إذا لم يكن بالمستطاع منع حدوث مجزرة، وعبر استخدام الوسائل المتوافرة في أيدي جيش الدفاع الاسرائيلي.

إننا لا نقبل الرأي بأنه لم يكن ثمة حاجة لدى وزير الدفاع للخوف من أن الكتائبيين قد يرتكبون أعمال قتل لأنهم يبدون في كل المجالات الظاهرة كجيش منظم ومنضبط. لم يكن بالمستطاع الاستنتاج من مستوى التنظيم العسكري للكتائب أن موقفهم إزاء الحياة البشرية ونحو السكان غير المقاتلين قد تغير في شكل اساسي. ربما كان بالمقدور الاستنتاج من منظمتهم العسكرية بأن الجنود سيلتزمون أوامر قادتهم وإن يخرقوا النظام، لكن وعلى أقل تقدير كان يتعين اتخاذ الحيطة والتأكد بأن قادتهم مدركون لضرورة عدم ارتكاب تجاوزات، وأنهم سيصدرون إلى رجالهم أوامر غير قابلة للنقض في هذا الخصوص. إن الأوامر الروتينية التي أصدرها قادة جيش الدفاع الاسرائيلي إلى الكتائبيين، التي كانت من النوع نفسه المشابه لتلك الأوامر الروتينية الموجهة إلى جنود جيش الدفاع الاسرائيلي، لا يمكن أن تكون لها النتائج المحددة نفسها.

ولا بد أن نلاحظ هنا أنه محير للغاية أن وزير الدفاع لم يجعل في أي شكل رئيس الوزراء مطلعا على القرار بإدخال الكتائبيين إلى المخيمات.

وفي رأينا، أن المسؤولية يجب أن تلقى على عاتق وزير الدفاع لأنه أهمل خطر أعمال الانتقام وإراقة الدماء من قبل الكتائبيين ضد سكان مخيمات اللاجئين، ولأنه فشل في أخذ هذا الخطر في الحسبان حين قرر إدخال الكتائبيين إلى المخيمات. بالاضافة إلى ذلك، يجب إلقاء المسؤولية على وزير الدفاع لأنه لم يأمر باتخاذ إجراءات مناسبة لمنع أو تقليص خطر المذبحة كشرط لدخول الكتائبيين إلى المخيمات. هذه الأخطاء الفاضحة تشكل عدم وفاء بالواجب المناط بوزير الدفاع.

إننا لا نعتقد أن المسؤولية يجب أن تلقى على وزير الدفاع لأنه لم يأمر بإخراج الكتائبيين من المخيمات حين وصلته التقارير الأولى عن أعمال القتل التي ارتكبت هناك. وكما فصلنا أعلاه، فإن مثل هذه التقارير وصلت مبدئيا إلى وزير الدفاع مساء الجمعة، ولكن في الوقت ذاته، كان قد سمع من رئيس الأركان أن عملية الكتائب قد أوقفت، وأن الكتائبيين أمروا باخلاء المخيمات، وأن رحيلهم سيكون نافذا الساعة الخامسة من صباح السبت. هذه الخطوات الوقائية ربما بدت كافية لوزير الدفاع في ذلك الوقت ولم يكن من واجبه إصدار أوامر باتخاذ خطوات إضافية أو تقريب وقت المغادرة.

(ج) وزير الخارجية، السيد اسحق شامير

أرسلت مذكرة إلى وزير الخارجية السيد اسحق شامير، استنادا إلى المادة ١٥ (أ) أنه قد يتعرض للأذى إذا ما قررت اللجنة بأنه بعد أن سمع من الوزير تسيبوري في ١٩٨٢/٩/١٧ عن التقرير المتعلق باعمال الكتائبيين في مخيمات اللاجئين، لم يتخذ الخطوات المناسبة للتوضيح ما إذا كانت هذه المعلومات مستندة إلى حقائق وأنه لم ينقل المعلومات إلى رئيس الوزراء أو وزير الدفاع.

وفي المذكرة التي رفعها وزير الخارجية إلينا ردا على مذكرتنا، أوضح أن ما سمعه من الوزير تسيبوري حول «جموح» الكتائبيين، لم يقده إلى الفهم بأن في الأمر مسألة مذبحة، بل هو اعتقد أنها مسألة قتال ضد [الفدائيين]. وبما أنه علم أن العديد من هؤلاء ما زالوا في بيروت مع اسلحتهم، كان بامكانه أن يكون الانطباع من بيان الوزير تسيبوري بأن عمليات الكتائبيين الحربية تنفذ في